

Distr.: General
3 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الحادية والأربعون

نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

قواعد الأونسيترال الإجرائية وطرائق عملها

تجميع لتعليقات الحكومات

مذكرة من الأمانة

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا- التعليقات الواردة من الحكومات
٢ ألف- الدول الأعضاء
٢ أستراليا
٥ باء- الدولة المراقبة
٥ تركيا

* تصدر هذه الوثيقة قبل افتتاح الدورة بأقل من عشرة أسابيع لأنها تتضمن تعليقات وردت ردًا على مذكرة شفوية وزعتها الأمانة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.



ثانيا- التعليقات الواردة من الحكومات

ألف- الدول الأعضاء

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تعرب أستراليا عن اعترافها وتقديرها لما بذلته الأمانة من جهود في إعداد مذكرتها المتعلقة بقواعد الأونسيترال الإجرائية وطرائق عملها (A/CN.9/653). وترحب أستراليا بالفرصة المتاحة لها لكي تعلق على المسائل المثارة في مذكرة الأمانة قبل انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة في نيويورك (١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨).

إن طرائق عمل اللجنة، التي طُورت منذ إنشائها في عام ١٩٦٦، قد أتاحت لها أن تعمل بصورة منتجة وفعالة على تحديث ومناسقة قوانين التجارة الدولية والأعمال التجارية الدولية. ونظرا لهذا السجل التاريخي الناجح، لا ترى أستراليا ضرورة لاعتماد مجموعة قواعد جديدة لعمل اللجنة.

ومع ذلك، ثمة مجالات عدّة قد يكون من شأن توضيح القواعد والإجراءات الحالية فيها أن يهيئ اللجنة بصورة أفضل لأداء مهام ولايتها. وفيما يلي تعليقات أستراليا بشأن هذه المجالات.

اتخاذ القرارات بتوافق الآراء

تعترف أستراليا بما ذكرته الأمانة (في الفقرتين ٩ و ١٠ من مذكرتها) من فوائد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وتؤيد أستراليا مواصلة استخدام توافق الآراء كوسيلة رئيسية لاتخاذ القرارات في اللجنة.

بيد أن أستراليا يساورها أحيانا، في بعض الأفرقة العاملة، قلق من أن توافق الآراء كان يعتبر قد تحقق في حين أن القاعة كانت منقسمة بشأن القرار المعني. واتباع نهج من هذا القبيل يمكن أن يقوّض عمل اللجنة. وترى أستراليا أنه ينبغي توضيح الطريقة التي تستخدمها اللجنة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، ضمانا لتحقيق منافع هذه الطريقة تحقّقا تاما.

وقد ذكرت الأمانة أن توافق الآراء كثيرا ما يعرف بأنه اعتماد قرار دون اعتراض رسمي ودون تصويت. ومن ثم، فلا وجود لتوافق الآراء عندما يبدي حتى واحد من المندوبين اعتراضا رسميا على اقتراح ما. وتوافق أستراليا على هذه النقاط، لكنها تود أن تبدي ملاحظات إضافية على سبيل زيادة التوضيح.

إن اعتماد قرار ما بتوافق الآراء يعني أكثر من مجرد انتفاء أي اعتراض رسمي. وتشير الأمانة إلى ممارسة اللجنة المتمثلة في تقرير توافر توافق الآراء بناء على وجود " رأي سائد إلى حد بعيد" (الفقرة ٧ من مذكرة الأمانة). بيد أن أستراليا تؤكد أنه عندما يكون هناك اعتراض ذو شأن على اقتراح ما قد يحظى بتأييد واسع النطاق لا يجوز ببساطة إعلان وجود توافق في الآراء لصالح أحد المواقف، بل يجب بذل جهود معقولة للتوصل إلى حل توافقي مقبول.

ولرئيس اللجنة دور هام في التأكد من أن الاقتراح المطروح قد حظي بتأييد جوهري من جانب الأعضاء الحاضرين. فعندما يكون الاقتراح المختلف بشأنه قد نوقش لكنه ظل موضع خلاف بإعراب الأعضاء عن آراء متعارضة تعارضا شديدا، لا يجوز للرئيس أن يعلن أن القرار المقترح قد اتخذ بتوافق الآراء. وحيثما انتفى توافق الآراء، تحتفظ الدول بحقها في التصويت على الاقتراحات.

وتحت أستراليا بقوة كل من له دور في عملية اتخاذ القرارات في اجتماعات اللجنة أن يطبق شرط توافق الآراء تطبيقا منصفًا وأمينًا ودقيقًا.

وضعية المراقبين في الأونسيرال

تؤيد أستراليا مشاركة المراقبين، بمن فيهم الخبراء والدول غير الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في اجتماعات اللجنة. فهؤلاء المراقبون أسهموا مرارا وتكرارا في المناقشات بخبرات فنية قيمة.

وترى أستراليا أنه ينبغي الإبقاء على هذا الدور، الذي يمكن أن يشمل التكلم في الاجتماعات وتوزيع وثائق محتوية على معلومات. بيد أن أستراليا تشدد على أنه لا يحق للمراقبين أن يشاركوا في اتخاذ القرارات رسميا، وتشدد بصفة خاصة على أن آراء المراقبين ليست ذات صلة في التأكد من بلوغ توافق الآراء.

وأستراليا مستعدة للنظر في آراء الأعضاء الآخرين بشأن جدوى استحداث وضعية مراقب رسمي للمنظمات غير الحكومية، مما يتيح تصنيفها تبعا لما إذا كانت خبرتها الفنية

عريضة القاعدة أم محصورة في مواضيع معيّنة قيد البحث، وتتقرّر تبعاً لذلك ما إذا كان يحق لها أن تشارك في اجتماعات معيّنة من اجتماعات اللجنة.

عمل الأمانة التحضيري

تشني أستراليا على الأمانة لما تبديه من حرفية وكفاءة في دعم عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة أن تكفل إبلاغ جميع الأعضاء، على قدم المساواة، بالعمل المضطلع به في الاجتماعات الرسمية وحلقات التدارس والمشاورات التي تعقدتها الأمانة، قبل تلك الأحداث وبعدها. وينبغي أن تتاح للدول الأعضاء، بما فيها تلك التي ليست على مقربة من مقر الأمانة، فرصة وافية للإسهام في تلك المداولات والمشاركة فيها. فضمان كون الأمانة جماعة ومتجاوبة مع مساهمات مختلف الأعضاء من شأنه أن يساعد اللجنة في نهاية المطاف على إنتاج نصوص تجتذب انضماماً واسع النطاق.

مسائل أخرى - استخدام اللغات الرسمية للجنة

على الرغم من عدم مناقشة استخدام اللغات الرسمية للجنة في مذكرة الأمانة، تنوّه أستراليا بأن ترجمة الوثائق هي مسألة إجرائية بالغة الأهمية، لأنها تسهّل مشاركة جميع الأعضاء بصورة مثلى. وينبغي للجنة أن تعمل عموماً بلغاتها الرسمية الست في جميع اجتماعاتها الرسمية. ومع أن توفير خدمات ترجمة كاملة في الاجتماعات غير الرسمية واجتماعات ما بين الدورات قد يكون غير عملي وباهظ التكلفة، فإن أستراليا تشجّع الأمانة على توفير تلك الخدمات حيثما أمكن ذلك.

وتعرب أستراليا عن شكرها للأمانة مجدّداً لدعوها إلى التعليق على مذكرتها. وتتطلع أستراليا إلى مزيد من المناقشات البناءة حول قواعد الأونسيترال الإجرائية وطرائق عملها أثناء دورتها الحادية والأربعين.

باء- الدول المراقبة

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨]

نود أن نثني على الأمانة لإعدادها الوثيقة A/CN.9/653، المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، التي تمثل تلخيصا ناجحا جدا للمذكرة الشاملة التي أعدت سابقا.

وترحب تركيا بإدراج البند المعنون "طرائق عمل اللجنة" في جدول أعمال اللجنة، لأنه يمكن أن يتيح فرصة لتوضيح طرائق العمل الحالية، تعزيزا لسير عملها وحفزا لاهتمام الدول به. وتعتقد تركيا أن الجماعية والشفافية والمرونة ينبغي أن تكون هي المبادئ الموجهة لذلك الاستعراض لطرائق عمل اللجنة.

وبما أن اللجنة أنشئت على أن تكون ولايتها تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجين لقانون التجارة الدولية فينبغي لها أن تواصل استخدام توافق الآراء دون تصويت رسمي كطريقة مفضلة لاتخاذ القرارات. وينبغي لمخاضرها ومحاضرها هيئاتها الفرعية أن تبين بوضوح أي آراء معارضة أو تحفظات، بما يتسق مع العرف الراسخ في الأمم المتحدة.

والمشاركة الواسعة من جانب دول تمثل جميع مستويات النمو الاقتصادي ومختلف النظم القانونية في عملية تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية هي أمر ذو أهمية فائقة لنجاح عمل اللجنة. وفي هذا السياق، تبدي تركيا تأييدها القوي للعرف الذي درجت عليه اللجنة في أخذ آراء الدول المراقبة بعين الاعتبار لدى تقرير ما إذا كان توافق الآراء قد تحقق.

ومن نفس المنطلق، تبدي تركيا تأييدها القوي أيضا للعرف المتبع في اللجنة والمتمثل في مشاركة الدول المراقبة مشاركة تامة في المداومات المتعلقة بالمسائل الموضوعية، بنفس القدر المتاح للدول الكاملة العضوية، حيث يمكنها أن تدلي باقتراحات وبيانات شفوية، بما فيها الرد على البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء في اللجنة، كما تؤيد النهج المرن الذي تتبعه اللجنة إذ تسمح للدول المراقبة أن تقدم اقتراحات مكتوبة وتوزع وثائق وتقدم تعليقات على مشاريع النصوص.

وترى تركيا أن حضور منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية لاجتماعات اللجنة هو إحدى الوسائل الهامة لتحقيق التعاون والتنسيق بين الأونسيرال وتلك المنظمات. فالمساهمة التي تقدمها ذات أهمية بالغة في نوعية عمل اللجنة. وتبذل تركيا

النهوج المرنة المعروضة في الفقرة ٢٩ من الوثيقة المذكورة أعلاه، مع أن الخيار الثاني الوارد في تلك الفقرة يمكن أن يكون مقبولا بدوره.

وأخيرا، وإبان عملية استعراض طرائق العمل، قد يجدر إيلاء الاهتمام لاستكشاف الأسباب الكامنة وراء عدم حصول بعض الصكوك التي أعدتها الأونسيترال على العدد اللازم من الدول المنضمة لكي تدخل حيز النفاذ، في حين تحظى صكوك أخرى بقبول واسع النطاق.